TD/B/C.I/EM.4/3

الأمم المتحدة

Distr.: General
6 April 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء بشأن تعظيم أثر الحوالات في التنمية

جنيف، ١٤-١٥ شباط/فبراير ٢٠١١

تقرير اجتماع الخبراء بشأن تعظيم أثر الحوالات في التنمية

المعقود في قصر الأمم، جنيف، في ١٤ و١٥ شباط/فبراير ٢٠١١

(A) GE.11-50583 050511 060511

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - موجز الرئيس

١- عُقد اجتماع الخبراء بشأن تعظيم أثر التحويلات المالية في التنمية يومي ١٤ و١٥ شباط/فبراير ٢٠١١، على نحو ما اتفق عليه مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الخمسين، ووفقاً لاتفاق أكرا الذي فوّض الأونكتاد النظر في إمكانية مساهمة التحويلات المالية للمهاجرين في عملية التنمية، وتعظيم الفوائد المستمدة من هذه التحويلات، وتخفيض التكاليف إلى الحد الأدنى باتباع سياسات ملائمة، مثل توسيع فرص حصول المهاجرين على الخدمات المالية.

٢- ووفقاً لهذا التفويض، بحث الاجتماع طرق ووسائل تعظيم أثر التحويلات المالية في التنمية، وذلك عن طريق (أ) استعراض أحدث الاتجاهات في الهجرة وفي تدفق التحويلات؛ (ب) تحليل أثر التحويلات المالية في الحد من الفقر وتحقيق التنمية؛ (ج) تحديد وتبادل السياسات والخبرات والدروس المستفادة فيما يتعلق بتوجيه التحويلات المالية من أجل تلبية احتياجات التنمية على نحو أفضل؛ (د) بحث طرق تيسير تدفقات التحويلات المالية؛ (ه) التصدي للتدابير التي تؤثر على الهجرة وتعوق التوسع في تدفقات التحويلات المالية.

٣- وترأس الاجتماع السيد ديان تريانسية دجاني، السفير والممثل الدائم للبعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف. وأكد السيد دجاني، في ملاحظاته الافتتاحية، أن الصعوبات التي فرضتها الأزمة الاقتصادية العالمية أدت إلى تزايد عدد المهاجرين لأسباب اقتصادية، وتزايد التحويلات المالية في الوقت نفسه. وأضاف أن التحويلات تؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد والاستثمار والتنمية في البلدان النامية - لا سيما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - إلا أن عمليات التحويل والتداول والتوزيع تواجه عقبات بسبب أوجه قصور هيكلية، بما في ذلك في التشريعات والإجراءات المالية. وأشار إلى أن على المجتمع الدولي، من ثم، أن يبذل جهداً متضافراً من أجل حل هذه المشاكل عن طريق التعاون والتنسيق، بما يكفل توجيه تدفقات التحويلات المالية لصالح التنمية.

٤- وأدلى السيد بتكو دراغانوف، نائب الأمين العام للأونكتاد، البيان الافتتاحي. وقال إن وجود سياسات وآليات أفضل يشجع التحويلات الرسمية، وإن التقدم في توفير الخدمات المالية وفي الأطر التنظيمية يؤدي دوراً رئيسياً في تيسير تدفقات التحويلات المالية وتوجيهها إلى الأنشطة المنتجة. وأكد أن إدارة شؤون الهجرة والتحويلات المالية تستلزم مزيداً من الاتساق والتنسيق بين السياسات والمؤسسات على المستويات الوطني والثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف.

٥- واستُهل الاجتماع بعقد جلسة لفريق مناقشة رفيع المستوى. وشملت قائمة المحاورين خلال الجلسة السيد خوان خوسيه غارسيا فاسكويز، نائب وزير الخارجية المسؤول عن شؤون

الهجرة في السلفادور؛ والسيد خوان خوسيه غوميس، السفير والممثل الدائم للمكسيك لدى المنظمات الدولية في جنيف؛ وممثلين رفيعي المستوى للفريق العالمي المعني بالهجرة - هم السيد ويليام لاسي سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، والسيد أسان ديوب، المدير التنفيذي لقطاع الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل الدولية، والسيدة كيونغ - وها كانغ، نائبة المفوضة السامية بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والسيدة بورنيما مان، نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتحدثت السيدة كيرسي مادي، نائبة المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لوسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، باسم رئيس الفريق العالمي المعني بالهجرة. وقدم السيد أوتافيانو كانوتو، نائب الرئيس ورئيس شبكة الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية بالبنك الدولي، عرضاً عن بُعد بواسطة الفيديو. وشارك في الجلسات الموضوعية خبراء من الحكومات، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

٦- وأشاد الخبراء بمذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة (TD/B/C.I/EM.4/2). وأشير إلى أن الاجتماع يُعقد استجابة لقرار الجمعية العامة بشأن الهجرة الدولية والتنمية (A/C.2/65/L.69). واعتُبر توقيت عقد الاجتماع مناسباً جداً حيث إنه يتيح الفرصة لمناقشة تأثيرات الأزمات والتعافي منها على التحويلات المالية، وللإسهام في المناقشات المواضيعية غير الرسمية التي ستجريها الجمعية العامة في أيار/مايو بشأن الهجرة الدولية والتنمية من أجل تنظيم الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن الهجرة الدولية والتنمية، المقرر أن تجريه الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣.

ألف - اتجاهات الهجرة وتدفقات التحويلات المالية

٧- أُشير إلى أن حركة الهجرة الدولية - التي تشمل حالياً ٣ في المائة من سكان العالم - قد أصبحت عاملاً محركاً للاقتصاد العالمي. وتعتبر حركة الهجرة الدولية نتيجة للاتجاهات الديمغرافية والاتجاهات المتعلقة بسوق العمل، ولاتساع التفاوت بين المناطق بما في ذلك بين الشمال والجنوب. ويمكن فهم مسألة الهجرة على أفضل نحو في سياق العولمة، إذ إن ٩٣ في المائة من مجموع المهاجرين في العالم يهاجرون لأسباب اقتصادية. وتعتبر الهجرة أقدم استراتيجية إنمائية في العالم، ويتجلى ذلك في أول تشريع لحماية التحويلات المالية صدر في أوروبا (اعتمدته إيطاليا في عام ١٩٠١) وكذلك في المعاهدة المبرمة بين إسبانيا والأرجنتين في عام ١٩٦٠ لخفض تكلفة تلقي الحوالات.

٨- وأشار العديد من الخبراء إلى أن بلدان المقصد الرئيسية قد شدّدت القيود المفروضة على تدفقات المهاجرين الوافدين أثناء الأزمات الأخيرة بغية الاحتفاظ بالوظائف المتاحة لمواطنيها، وذلك في ضوء تنامي الشعور المعادي للمهاجرين النابع من كره الأجانب والخوف من البطالة. وقد أدى ذلك، مقترناً بالانتعاش الاقتصادي غير المؤكد والتطورات التي لا يمكن التنبؤ بها بشأن العملات، إلى تراجع التوقعات المتعلقة بالمهاجرين وبتدفقات التحويلات المالية.

٩- وسُلط الضوء على بعض السمات المهمة للهجرة، وهي: (أ) أن حركة الهجرة من الجنوب إلى الجنوب فاقت حركة الهجرة من الجنوب إلى الشمال، حيث أصبحت الأولى تشكّل أكثر من نصف إجمالي عدد المهاجرين من الجنوب؛ (ب) أن حركة الهجرة داخل الإقليم الواحد وتدفقات الهجرة إلى البلدان النامية الناشئة (بما في ذلك من الشمال إلى الجنوب) أصبحت أكثر شيوعاً؛ (ج) أن المهاجرات والشباب المهاجرين يمثلون ٤٩ في المائة و٢٣ في المائة على التوالي من إجمالي عدد المهاجرين؛ (د) أن التوزع القطاعي للعمالة المهاجرة قد بيَّن أهمية قطاع الخدمات، لا سيما البناء والسياحة؛ (هـ) أن نسبة كبيرة من التحويلات المالية أخذت تتدفق إلى المناطق الريفية والمجتمعات المحلية.

١٠- وقد تزايدت حركة الهجرة في أفريقيا بمرور الزمن، وإن كانت أقل من مثيلتها في المناطق الأخرى. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كانت أغلب حركات الهجرة تحدث داخل الإقليم، في حين كانت حركة الهجرة في شمال أفريقيا تتجه أساساً إلى بلدان خارج القارة. وتعتبر أفريقيا أكبر مصدر للمهاجرين المهرة في الخارج، وذلك بسبب الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية والنزاعات في أفريقيا.

١١- وجرى التأكيد على أن التكاليف البشرية والاجتماعية والوجودية والنفسية للهجرة مرتفعة. وقيل إن من المهم اتباع نهج مرتكز على حقوق الإنسان إزاء الهجرة والتنمية، يركز على ما يلي: (أ) تخفيف وطأة الوضع الذي تواجهه الفئات المهمشة من المهاجرين، لا سيما المهاجرين غير القانونيين الأكثر تعرضاً للممارسات التمييزية؛ (ب) اللوائح والسياسات التي تستبعد المهاجرين. وينبغي للبلدان أن تحترم وتحمي حقوق جميع المهاجرين، مما يوفر لهم العيش الكريم والآمن.

١٢- وسُلط الضوء على الإسهام المميّز للمهاجرات، اللاتي هاجر الكثير منهن بمفردهن ويعملن في القطاع غير الرسمي، وكذلك على الحاجة إلى إدماج البعد الجنساني في إدارة شؤون الهجرة. ولاحظ الاجتماع عدم كفاية تحليل التأثيرات الجنسانية للهجرة والتحويلات المالية. فالبيانات المتعلقة بالتحويلات لا تصنّف بحسب نوع جنس مرسل الحوالة ومتلقيها، ولا بحسب قيمتها وتواترها واستمراريتها. ومع ذلك، لاحظ بعض الخبراء أن النساء المهاجرات يحولن جزءاً أكبر من دخلهن بصورة منتظمة وثابتة. ولذلك تُضطر النساء إلى دفع مبلغ أكبر كرسوم للتحويل. كما تؤدي النساء دوراً مهماً في مبالغ الحوالات التي يرسلها أزواجهن، مما يشير إلى ضرورة أن تكون لديهن بعض المعرفة بالشؤون المالية. ويمثل تمكين المرأة إحدى النتائج الإيجابية للهجرة وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بالهجرة. ومن شأن اتباع نهج جنساني إزاء هجرة النساء والتحويلات المالية أن يمكِّن من القيام بتدخلات سياساتية مستنيرة.

١٣- وأُشير إلى أن البلدان لا ينبغي أن تقلل من قدر التأثيرات الاجتماعية والنفسية السلبية للهجرة على الأطفال الذين يتركهم المهاجرون في الوطن. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى

المخاطر التي يتعرض لها أطفال المهاجرين بالمقارنة مع الفوائد التي يحصلون عليها من خلال التحويلات المالية. واعتُبر توافر البيانات المصنّفة بحسب الجنس وبحسب الأطفال، وإجراء البحوث في هذا الصدد، مجالات رئيسية لمزيد من العمل من أجل إيجاد حلول مناسبة تحد من التأثيرات السلبية للتحويلات المالية على النساء والأطفال وتعزز تأثيراتها الإيجابية.

١٤- وأُشير إلى أن العديد من الجوانب المتصلة بالهجرة والتنمية في الكثير من البلدان هي ذات طبيعة سياسية حساسة ومشحونة بالعواطف. ويعتبر الحوار الدولي ضرورياً، وإن كان صعباً. وقد سعى المحفل العالمي بشأن الهجرة الدولية والتنمية إلى إتاحة الفرصة لتبادل الآراء والحد من الاختلاف في وجهات النظر بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وقد نجح المحفل خلال المؤتمر الذي عُقد مؤخراً في بويرتو فالارتا (المكسيك) في وضع إطار مشترك للمناقشات القادمة، يتضمن ما يلي: (أ) التركيز على التنمية البشرية المستندة إلى المعارف والخبرات؛ (ب) إدراك أن هناك مسؤوليات مشتركة (مثل احترام حقوق الإنسان وضمان حماية الأسرة) وفوائد مشتركة (في شكل تحويلات مالية ومعارف ومدخلات تتعلق بالعمالة) بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد؛ (ج) استخدام الشراكات الشاملة بين الحكومة والمجتمع المدني كأداة قوية لتقدم العمل على أرض الواقع. وأشير إلى أن هذا الإطار من شأنه أن يحقق نتائج إنمائية محدّدة. وسُلط الضوء على الحاجة إلى التعاون الوثيق مستقبلاً مع الفريق العالمي المعني بالهجرة. ويهدف هذا الفريق إلى تشجيع المناقشات بشأن الهجرة والتنمية عن طريق إقامة علاقات تآزر فيما بين المنظمات الدولية في هذا المجال. وقد اضطلع الفريق بأعمال مشتركة، منها إدماج الهجرة في صلب عملية التنمية، وساهم في دورات المحفل العالمي للهجرة الدولية والتنمية.

١٥- ولوحظ أن التحويلات المالية ترتبط بالهجرة ارتباطاً لا ينفصم وأنها تمثل منفعة اقتصادية مباشرة ناشئة عن الهجرة. وقد تزايدت التحويلات المالية المتجهة إلى البلدان النامية مع تزايد حركة الهجرة، إذ ما برحت هذه التحويلات المالية تتزايد منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي بمعدل يفوق معدل تزايد المساعدة الإنمائية الرسمية، رغم أن عام ٢٠٠٨ قد شهد انحساراً شديداً في الاتجاه المتسارع لحركة التحويلات المالية في بعض القنوات من الشمال إلى الجنوب. فمثلاً، تعرضت التحويلات المالية القادمة من إسبانيا وإيطاليا (وهي حوالات شكّلت أكثر من ٤٠ في المائة من جميع التحويلات القادمة من أوروبا) لانخفاض شديد. كما تبين أن التحويلات كانت أكثر صموداً من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأزمات الأخيرة، حيث هبطت بنسبة ٥,٥ في المائة فقط في عام ٢٠٠٩ ثم ارتفعت بنسبة ٦ في المائة في عام ٢٠١٠. وكانت التحويلات أسبق وأسرع في استعادة مستواها من الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قُدرت قيمتها بمبلغ ٣٢٥ مليار دولار في عام ٢٠١٠. ويُتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ٣٧٤ مليار دولار في عام ٢٠١٢. ومع ذلك، لا يمكن أن تحل التحويلات المالية محل المساعدات الإنمائية الرسمية ولا محل الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٦- ولوحظ أن التحويلات المالية تمثل مصدراً مهماً للتمويل الخارجي للبلدان النامية، كما أنها أصبحت محركاً مهماً لاقتصادات العديد من البلدان النامية، حيث بلغ متوسط قيمتها ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية في عام ٢٠٠٩. وبلغت قيمة هذه التحويلات في ١٣ بلداً من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً أكثر من ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وخلصت الدراسات إلى أن حركة التحويلات تتزايد في أعقاب الأزمات والكوارث الطبيعية (مثل فيضانات باكستان وزلزال هايتي) والنزاعات، مما يؤكد أهمية هذه التحويلات لا في الحد من الفقر فحسب وإنما أيضاً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

١٧- وأُشير إلى أن تيسير حركة تنقل الناس يمثل أداة أخرى لسياسات التنمية في البلدان النامية. وجرى التأكيد على أن التحويلات المالية إنما هي أموال خاصة يكد الشخص في سبيل الحصول عليها وتحركها دوافع دعم الأسرة المعيشية. ولا ينبغي أن تحل التحويلات محل الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الفعالة. ويحظى النمو الاقتصادي القائم على توفير فرص العمل المحلية بالأولوية القصوى. ولا غنى أيضاً عن توفير سوق عمل مواتية للشباب من المهنيين المهرة - لا سيما الإناث - من أجل الحد من التأثير السلبي المحتمل للهجرة والتحويلات المالية على التنمية.

١٨- واتفق الخبراء على ضرورة إدماج قضايا التحويلات المالية في السياسة العامة لإدارة الهجرة، وعلى ضرورة إدماج الهجرة والتحويلات في صلب عملية التخطيط الإنمائي الوطني. ويمثل الكتيب الذي أصدره الفريق العالمي المعني بالهجرة بعنوان *تعميم مراعاة الهجرة في التخطيط الإنمائي* أداة مفيدة، حيث يحدد الكتيب الأهداف والأولويات الاستراتيجية، والشركاء والمستفيدين الرئيسيين، ويضع آليات تشاورية وهياكل مؤسسية.

باء - أثر التحويلات المالية في التنمية

١٩- أُشير إلى أن الأفراد يتلقون الحوالات مباشرة، وأن ٣٠ إلى ٤٠ في المائة منها تذهب إلى المناطق الريفية. وتعتبر التحويلات المالية في كثير من الأحيان مظهراً مالياً يعبر عن العلاقات الاجتماعية والعاطفية، وهي تقوم أساساً على الإيثار، وهو ما يفسر الاتجاه إلى إنفاق معظم الأموال المحولة على البنود الاستهلاكية للأسرة المعيشية (تبلغ نسبتها في المكسيك، مثلاً، ٨٦,٤ في المائة) مع ادخار واستثمار نسبة قليلة منها.

٢٠- وقيل في الاجتماع إن للتحويلات المالية آثاراً إيجابية متزايدة الوضوح في الحد من الفقر. فرغم التأثيرات المتفاوتة التحويلات المالية داخل البلدان (والأقاليم والأسر) وفيما بينها، كشفت الدراسات العملية - بما فيها الدراسات التي أجراها الأونكتاد والبنك الدولي - أن التحويلات تقلل من معدل الفقر ومن شدته في العديد من البلدان النامية. وفي الدراسة التي أجراها الأونكتاد بعنوان *أثر التحويلات المالية على الفقر في البلدان النامية* (UNCTAD/DITC/TNCD/2010/8)، استنتج الأونكتاد أن للتحويلات المالية تأثيراً كبيراً في

الحد من الفقر في البلدان التي تزيد فيها قيمة التحويلات عن ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ففي سياق مستوى معين من الناتج المحلي الإجمالي، يؤدي ارتفاع قيمة التحويلات بنسبة ١٠ في المائة في المتوسط إلى خفض معدل الفقر بنسبة تتراوح بين ٣,١ و٣,٩ في المائة وإلى تقليص فجوة الفقر بنسبة تتراوح بين ٣ و٥ في المائة. وتؤدي التحويلات دوراً رئيسياً في تقديم الدعم الاجتماعي من خلال الإنفاق على التعليم والصحة في البلدان المفتقرة لهذه الخدمات، مما يسهم في بناء رأس المال البشري. وتُعدّ هذه التحويلات بمثابة تأمين للمستفيدين منها، لأن الأسر المعيشية تلجأ عند الحاجة إلى أفرادها المهاجرين، فيسهمون في تخفيف المخاطر المحدقة بأسرهم ويوفرون لها مصدر دخل مستمراً.

٢١- وبالإضافة إلى التأثير الإيجابي العاجل للتحويلات المالية على الأسر المعيشية في بلدان المنشأ، أُشير إلى أن التحويلات يمكن أن تؤدي دوراً متزايداً في تعزيز التنمية إذا استُخدمت لإيجاد مصادر دخل بمساعدة آليات فعالة تنفذها الحكومات.

٢٢- ونظراً إلى الطبيعة الخاصة للتحويلات المالية، وإلى كونها تُستخدم أساساً لتلبية الاحتياجات الأساسية، فإن أحد التحديات السياساتية الرئيسية يتمثل في إيجاد طرق لتعزيز التأثير الإنمائي للتحويلات وتوجيه أموال المهاجرين نحو استخدامات منتجة. ويمثل ذلك أحد أهم الأهداف الابتكارية للحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة والوكالات الإنمائية الدولية. ويمثل جذب أموال المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، بطرق منها تعزيز الأواصر بين الرابطات الأهلية للمهاجرين وبين مجتمعاتهم الأصلية، أحد أهم المجالات الواعدة. إلا أن الأمر يتطلب بذل جهود كبيرة لاستعادة الثقة المفتقدة لدى المهاجرين، فضلاً عن تذليل الصعوبات المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار الجذابة. وتنشط عدة بلدان في تسخير التحويلات المالية من أجل تخفيف وطأة الفقر وتحقيق مزيد من الفوائد الاجتماعية. فقد أدرجت بنغلاديش وغانا التحويلات المالية كمصدر رئيسي للدخل في خططهما الرامية إلى الحد من الفقر، وعملتا على تقليل تكاليف التحويل وتحسين التأثيرات الإيجابية للتحويلات. وأنشأت الفلبين صناديق خاصة لتشجيع المهاجرين على الانضمام إلى نظام الضمان الاجتماعي الوطني (مثل صندوق Flexifund)، ولتشجيع الادخارات لبناء المنازل (مثل الصندوق الثنائي لتطوير المساكن).

٢٣- وأُشير إلى قيام مزيد من البلدان بتنفيذ سياسات لتحفيز الاستثمار في مجال تنمية القدرات الإنتاجية. ففي المكسيك تحول "برنامج ٣×١" من إقامة البنية التحتية إلى الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي الفلبين، يُقدم التدريب في مجال تنظيم المشاريع وكذلك القروض لتمكين المهاجرين العائدين وأسرهم من تحقيق الاستقلال الاقتصادي. وفي إكوادور، تقدم للعائدين النصائح التجارية والقروض ويعفون من جمارك استيراد أدوات العمل. وفي البرازيل، تقدم للعائدين قروض بالغة الصغر لبدء عمل تجاري، ويوفر لهم تدريب في مجال العمل التجاري، لتمكينهم من إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم. وأُشير إلى أن

نجاح السياسات رهين بالفهم الجيد للثقافة والبيئة المحليتين. كما ينبغي تكييف النهج المتبع بما يناسب خصائص كل بلد، بدلاً من محاولة اتباع نهج "واحد لجميع الحالات".

٢٤- وأُشير إلى أن الرابطة بين المهاجرين والاستثمار في بعض البلدان - كالصين - قوية، لأن المهاجرين يستثمرون في الصين ويرسلون الحوالات إليها أيضاً. ويمكن استخدام هذه الاستثمارات كرأس مال أولي - لا سيما في المراحل المبكرة للتنمية - بغية مراكمة رأس المال. وأُشير إلى أن نُهج التنمية المحلية تنشط تدفقات رأس المال هذه. ومن أمثلة ذلك إنشاء مناطق للتنمية الصناعية في سياق بيئة مواتية للاستثمار، وتشجيع إنشاء المشاريع على مستوى البلديات والقرى وإنشاء ورش صغيرة الحجم بالتعاون بين مجموعة صغيرة من الأسر المتلقية للتحويلات المالية. وثمة أمثلة أخرى من غانا (مرْفق مَنْح الحوالات)، ومن الفلبين (برنامج المغتربين الخيري للتنمية الاجتماعية)، ومن المكسيك، (ربط التحويلات الموجهة إلى فرص الأعمال التجارية في المجتمعات الريفية بالقروض الحكومية)، وهي تستهدف جذب استثمارات المغتربين إلى المشاريع المخصصة للتعليم، والصحة، والبنية التحتية، وتنمية المشاريع في المدن الأصلية. وقد شرع المغرب في إنشاء قاعدة بيانات لجمعيات المغتربين المعتمدة من أجل تعزيز الروابط معها وإعلامها بفرص الاستثمار المتاحة في المغرب.

٢٥- كما أن المهاجرين ينهضون باقتصادات بلدانهم الأصلية بربط أعمالهم التجارية في البلدان المضيفة بالإنتاج في بلدانهم الأصلية. ويثبت أصحاب المشاريع المهاجرون، على نحو متزايد، لكونهم هم أنفسهم مرسلين للتحويلات المالية، أن هناك فرصاً جديدة لإقامة أعمال تجارية في البلدان المضيفة يديرها المهاجرون، وللاتجار في منتجات بلدانهم (المنتجات الزراعية والسياحة من بلدانهم الأصلية)، ولتهيئة فرص أخرى كثيرة للاستثمار والشراكة من أجل تعزيز الاقتصادات المحلية لبلدانهم الأصلية. وقد نفَّذ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مشاريع في هذا الصدد، وهو يستطلع حالياً دور التحويلات وعمليات تمويل الأعمال التجارية في هذا القطاع السوقي السريع النمو. وبذلك يحقق العمال المهاجرون أهدافاً ادخارية ويوفرون فرص عمل في الوقت نفسه، بحيث تصبح الهجرة اختياراً لا ضرورة.

٢٦- وأُشير إلى أن إسهام المهاجرين يتجاوز البعد الاقتصادي والنقدي. فمن شأن "التحويلات الاجتماعية" - أي مهارات المهاجرين ومعارفهم وشبكاتهم - أن تحقق فائدة أكبر في تعزيز التنمية في البلدان والمجتمعات الأصلية. كما أن الشبكات الاجتماعية هي ذات طبيعة ثنائية الاتجاه، مما يسمح بتداول الموارد والمعلومات والقيم والسلوك الاستهلاكي. وفي إندونيسيا، تؤدي التحويلات العينية (أي البضائع التي يرسلها المهاجرون إلى أسرهم في الوطن) دوراً مهماً. وقد أصبح حشد جهود المغتربين من أجل التنمية واحدة من أكثر الوسائل فعالية في التصدي للشواغل المتعلقة "بهجرة الأدمغة" والتحول إلى "تداول الأدمغة". وهناك برامج متنوعة - منها برنامج الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا الذي تديره المنظمة الدولية للهجرة - تتيح فرصاً لمشاركة المغتربين في تنمية بلدانهم الأصلية وتبادل خبراتهم

معها، وذلك بإنشاء برامج للتبادل في مجال الإدارة العامة، أو بتنفيذ برامج للتدريب الجامعي في البلدان الأصلية، أو بتيسير عودة الأطباء المغتربين وغيرهم من العاملين في مجال الرعاية الصحية إلى أفريقيا. وثمة برنامج ابتكاري وضعته منظمة العمل الدولية (هو مبادرة الوظائف الخضراء) يربط بين التحويلات المالية الوظائف الخضراء في المناطق الريفية، حيث تُستخدم التحويلات للحد من الفقر بطريقة مراعية للبيئة.

٢٧- ورغم تواصل التدخلات السياساتية النشطة، ثمة حاجة إلى مزيد من العمل لتوجيه جزء من التحويلات نحو الاستثمارات الإنتاجية في بلدان المنشأ، ونحو جذب رأس مال المهاجرين - من حيث النقود والمعرفة معاً. ويستلزم الأمر بذل جهود كبيرة للتغلب على الصعوبات التي تكتنف تحديد فرص الاستثمار الجذابة في المجتمعات الأصلية. وقد تعاون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على مدى خمس سنوات مع مجموعة من الحكومات والشركاء (الاتحاد الأوروبي، ولكسمبرغ، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية) على تعزيز هذه الأنشطة، وذلك بتمويل ما يزيد على ٤٠ مشروعاً تنفذها كيانات من القطاعين العام والخاص. ويعكف مصرف التنمية الأفريقي على إنشاء آليات تمويل مبتكرة من خلال الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وفرنسا) المعني بالهجرة والتنمية، بهدف استحداث منتجات مالية جديدة. ويتعاون مصرف التنمية الأفريقي مع المغتربين على توجيه التحويلات المالية نحو الاستثمار الإنتاجي والتنمية المحلية. وتشمل آليات التمويل المبتكرة إصدار سندات المغتربين، وتعزيز نقل المعارف والمهارات عن طريق التعاون مع جمعيات المغتربين. وذُكر أن سندات المغتربين يمكن أن تحقق أثراً اقتصادياً كلياً، وأنها شكل من أشكال الاستثمار الوطني أكثر مما هي شكل من أشكال تحويل الأموال الخاصة، وأشير أيضاً إلى أن المغتربين قد يولون مزيداً من الاهتمام لعوائد السندات. ونظراً إلى تعقد هذه الأداة، فإنها لم تستخدم إلا نادراً (كما في الهند، مثلاً).

٢٨- وأُشير إلى أن إضفاء الطابع الرسمي على تدفقات التحويلات المالية هو شرط مهم لتوجيه التحويلات نحو الاستخدامات المنتجة. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء اهتمام على سبيل الأولوية للتثقيف المالي والإدماج المالي. ومن شأن التثقيف المالي أن يرفع مستوى الوعي والثقة بالصكوك المالية المستخدمة في تدفقات التحويلات، وأن يعزز ثقافة الادخار. فإذا توفر التثقيف المالي والتجاري الفعال للأسر المتلقية وللمهاجرين العائدين، أمكنهم تطبيق مهاراتهم المكتسبة في تنظيم المشاريع. وقد بينت المشاريع التي ترعاها هيئة الحوار بين البلدان الأمريكية أن ما لا يقل عن نصف الأسر المشاركة المتلقية للحوالات قد عمدت، بعد تلقي التثقيف المالي، إلى فتح حسابات مصرفية والبدء في ادخار مبالغ الحوالات وبناء الأصول. وقد وضعت منظمة العمل الدولية برنامجاً لمساعدة المهاجرين في تخطيط دخلهم ونفقاتهم، وتدبير أمورهم المالية على نحو أفضل، وتحسين تعاملهم مع المؤسسات المالية. وقد نُفذ هذا البرنامج في جمهورية مولدوفا وفي إندونيسيا، ومن المقرر تنفيذه قريباً في كمبوديا والسنغال.

٢٩- وقد بيَّنت تجربة الفلبين أن التثقيف المالي للمهاجرين قبل مغادرة بلدالهم وأثناء إقامتهم في الخارج وبعد عودهم - في مجالات الترتيبات التعاقدية، وتنمية المهارات، وقنوات التحويل الفعالة من حيث التكلفة، والصكوك المالية، وخطط العودة، والاستثمارات في الأنشطة التجارية الصغيرة - يساعد هؤلاء المهاجرين على اتخاذ قرارات أفضل بشأن استخدام التحويلات. ويمكن للسياسات العامة وللمساعدة الإنمائية، المدعومة من المجتمع المدني، أن تتيح تنظيم المشاريع والتوسع في الأعمال التجارية التي تتوفر لها مقومات النجاح.

٣٠- ولوحظ أن التحويلات المالية يمكن أن تحدث آثاراً جزئية وآثاراً كلية. أما الآثار الكلية - من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار الصرف والاحتياطيات، والجدارة الائتمانية للبلد، والصادرات والواردات، والاستهلاك - فتحتاج إلى الدراسة على نحو أفضل. وقد اتسمت التحويلات في كثير من الأحيان بالقدرة على مقاومة التقلبات الدورية. ونظراً إلى أن التحويلات هي ذات طبيعة تعويضية، فإلها تساعد الأسر المتلقية على تيسير استهلاكها من السلع التجارية وغير التجارية، مما يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى زيادة القاعدة الضريبية للدولة وتوسيع حيز التحرك المالي. ومن شأن التحويلات المستقرة والمقاومة للأزمات أن تحسن قدرة الحكومات على تحمل أعباء الديون وأن تحد من المخاطر السيادية. ومن الناحية السلبية، قد تؤدي التحويلات إلى ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية والإضرار بالقدرة التنافسية لقطاعات السلع التجارية (مثل أثر "الحمى الهولندية"). وهذه التأثيرات تكون أقوى في البلدان المنخفضة الدخل وفي بعض البلدان المتوسطة الدخل، بل إلها تكون أشد قوة على التجارة الأقل انفتاحاً وعلى تدفقات رأس المال. وقد تؤدي تدفقات رأس المال الزائدة إلى توسع نقدي وضغوط تضخمية، وقد تؤدي في الوقت نفسه إلى الحد من الحوافز التي تدفع الحكومات إلى المحافظة على الانضباط المالي وتوظيف الاستثمارات الضرورية من أجل تخفيف وطأة الفقر وإقامة البنية التحتية. وتواجه الاقتصادات النامية خطر الاعتماد بشدة على التحويلات، مما يثبط المشاركة الفعالة للعمالة في الأنشطة المنتجة. وقد يؤدي ذلك إلى تراجع العمالة المحلية المتاحة وانخفاض رأس المال المتراكم وبالتالي تراجع النمو الاقتصادي في البلدان النامية. ومن الناحية الأخرى، قد تتيح التحويلات للأفراد ترك سوق العمل لتحسين مستواهم التعليمي أو للتوجه نحو العمل التجاري.

جيم - تيسير تدفقات التحويلات المالية

٣١- اتفق الخبراء على ضرورة تحسين تدفقات التحويلات المالية. وثمة عقبات خطيرة أمام تدفقات التحويلات تشمل التكاليف المرتفعة للمعاملات (رغم انخفاض متوسط التكلفة العالمية للتحويلات المرسلة إلى الوطن إلى ٨,٧ في المائة في عام ٢٠١٠)، والافتقار إلى القدرة المالية لأسباب من بينها الأمية المالية، واستخدام القنوات غير الرسمية، وانخفاض مستوى المنافسة في أسواق تحويل الأموال (مثل الاتفاقات الحصرية)، والضرائب المفروضة على

عمليات التحويل، وعدم اتساق المعلومات. ولوحظ أن دول مجموعة الـ ٢٠ قد حددت مسألة خفض تكاليف التحويلات كأحد أهدافها في خطة عملها المتعددة السنوات.

٣٢- وكانت مسألة إضفاء الصبغة الرسمية على عمليات التحويل مهمة عاجلة بالنسبة إلى العديد من البلدان المتلقية، وذلك من أجل خفض تكاليف المعاملات وتوجيه التحويلات نحو الاستخدام الإنتاجي. ويُعزى اللجوء إلى عمليات التحويل غير الرسمية إلى عدم وجود حسابات مصرفية لدى العديد من المهاجرين، واختلاف طبيعة التحويلات (مثل الائتمان غير الرسمي والتحويلات العينية)، بالإضافة إلى عوامل ثقافية عامة. وأقرّ الخبراء بأن اتباع الطرق الرسمية في التحويلات يستلزم أن تكون القنوات الرسمية متاحة إلى حد أبعد، وأقل تكلفة، وأعلى كفاءة، وأكثر تنافساً، وأيسر استخداماً، وأكثر شفافية.

٣٣- وقد اعتمد أصحاب المصلحة ممارسات مختلفة لتحقيق هذه الغاية - منها ممارسات اعتمدها بلدان المقصد والبلدان المتلقية، ومكاتب البريد، والمصارف والاتحادات الائتمانية. ويعمل الاتحاد الأوروبي على تشجيع اتفاقات الشراكة، لا سيما مع بلدان غرب أفريقيا، وذلك على صعيد القارة والصعيد الإقليمي والثنائي. واتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات نحو تحقيق الخفض التدريجي لتكاليف التحويلات (مثل الانخفاض الذي تحقق مؤخراً في فرنسا من ١١ في المائة إلى أقل من ٩ في المائة)، والتعاون مع المغتربين الأفريقيين. وقد موّل الاتحاد الأوروبي، منذ عام ٢٠٠٢، عدة مشاريع تبلغ قيمتها ٣٠ مليون يورو من أجل تعظيم أثر التحويلات على أسباب المعيشة والتنمية. وتتولى آلية تمويل التحويلات المالية، التابعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تمويل مشاريع وخطط سياسات دعوية من شأنها أن تعزز التنافس على الصعيدين الوطني والدولي، وأن تتيح للمهاجرين خيارات مالية بديلة وأفضل في استخدام أموالهم التي اكتسبوها بشق الأنفس. وتخطط بنغلاديش لإنشاء مصرف لرفاه المهاجرين، يقدم للعمال المهاجرين إلى الخارج قروضاً بأسعار فائدة مواتية ويقدم المساعدة المالية للعائدين لاستثمار أموالهم في أغراض إنتاجية.

٣٤- واعتُبر الإدماج المالي والتثقيف المالي عاملين رئيسيين في توجيه التحويلات المالية من خلال القنوات الرسمية وفي خفض تكاليف التحويل، وهو ما تجلى بوضوح في المكسيك. فقد اعتمدت المكسيك نهجين لإتاحة الخدمات المالية لما نسبته ١٩,٣ في المائة من الأسر المعيشية ذات الأصل الإسباني المقيمة في الولايات المتحدة ممن ليست لديها حسابات مصرفية، ولما نسبته ٢٤ في المائة من الأسر المماثلة التي لا تستفيد من الخدمات المصرفية إلا بقدر محدود. ويتمثل أحد النهجين في إصدار بطاقات قنصلية - أي بطاقات هوية للمهاجرين المكسيكيين - عن طريق قنصليات المكسيك في الولايات المتحدة لتيسير فتح حسابات مصرفية. ووُقع اتفاق بين المصارف/الاتحادات الائتمانية وقنصليات المكسيك لقبول هذه البطاقات بوصفها بطاقات هوية رسمية. ويتمثل النهج الآخر في تقديم التثقيف المالي للمهاجرين المكسيكيين في الولايات المتحدة ولمتلقي التحويلات في المكسيك؛ ويمكن تيسير

ذلك بتوقيع اتفاقات معينة ثنائية واتفاقات أخرى مع المؤسسات غير الحكومية في البلدين. وينبغي للمجتمعات المتلقية للتحويلات القيام بمزيد من العمل لتعزيز التثقيف المالي والإدماج المالي. وأُشير إلى حالات مُنع فيها المهاجرون غير الشرعيين من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية في بلدان المقصد. ورأى بعض الخبراء أنه ينبغي تيسير الإدماج المالي لأي مهاجر في بلدان المقصد، سواء أكان يحمل وثائق ثبوتية أم لا.

٣٥- وأشيرَ إلى أن النظام البريدي يؤدي دوراً مفيداً في تحسين تدفقات التحويلات، بالنظر إلى شبكته المادية الواسعة النطاق في جميع أنحاء العالم والثقة التي يحظى بها لدى العملاء بسبب الدعم الحكومي والتنظيم الدولي. وعادة ما تكون خدمات تحويل الأموال أقل تكلفة في مكاتب البريد منها في البنوك أو مؤسسات تحويل الأموال؛ ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، تقل هذه التكلفة بنسبة ٥٠ في المائة. ويمكن أن تصل خدمات مكاتب البريد إلى مناطق ريفية تعاني من نقص في الخدمات، لا سيما عندما تحظى هذه الخدمات بدعم دولي. ومع تنفيذ المشروع المشترك بين الاتحاد البريدي العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في ستة بلدان في غرب أفريقيا، زاد حجم التحويلات المالية بنسبة ١٠٤ في المائة، وقُلصت رسوم هذه التحويلات بنسبة ٣٠ إلى ٥٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠. ويمكن للجهود الاستباقية التي تبذلها مكاتب البريد أن تؤدي إلى إيجاد حلول مبتكرة فيما يتعلق بخدمات تحويل الأموال. ففي البرازيل، على سبيل المثال، أُزيلت القيود القانونية التي كانت تقصر تقديم الخدمات المصرفية على البنوك الخاصة عن طريق إبرام اتفاق بين مكتب البريد والمصارف الخاصة يتيح للمصارف تقديم خدمات تحويل الأموال من مكاتب البريد. وقد يسَّر ذلك تدفقات التحويلات، وقلَّص تكاليف المعاملات، وأتاح وصول الخدمات المصرفية إلى مناطق نائية.

٣٦- وترتبط أهمية الشبكة البريدية في إيصال التحويلات المالية بأبعادها الثلاثة المتكاملة التي يرجح أن تصبح أكثر تكاملاً في المستقبل القريب. أولا، البعد المادي: تمثل المكاتب البريدية التي يبلغ عدد مراكزها ٦٦٠ ٠٠٠ مركز، الشبكة المادية الأوسع في العالم. ويبلغ عدد مكاتب البريد والوكالات البريدية (٥٠٠ ٠٠٠) ضعف عدد فروع المصارف التجارية تقريباً (٢٧٥ ٠٠٠) في البلدان النامية. ثانياً، البعد الإلكتروني: مكاتب البريد مربوطة بشبكة إلكترونية لتبادل البيانات تمكنها من تقديم الخدمات الالكترونية لتحويل الأموال، ومن تيسير التجارة. (ويمكن أيضا ربط وكالات شركات الطيران وإدارات الجمارك بهذه الشبكة). ثالثاً، البعد المالي: يقدم أكثر من ثلثي مكاتب البريد بعض الخدمات المالية (مثل الحوالات المالية، وحسابات الادخار، وتسديد الفواتير، ودفع الاستحقاقات الاجتماعية). فعلى سبيل المثال، يملك الفرع المالي لبريد اليابان في الوقت الراهن حوالي ١,٩ تريليون دولار من المدخرات، مما يجعله أحد أكبر المؤسسات المالية في العالم.

٣٧- وعندما تكون الخدمات التي تقدمها المصارف عالية الجودة والكفاءة وتكاليفها معقولة، فإن من شأن ذلك أن يشجع التحويلات الرسمية، كما هو الحال في تركيا حيث تتم معظم التحويلات عن طريق المصارف ولا تتعدى نسبة التحويلات غير الرسمية ١٩ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، يعرض البنك المركزي التركي على المهاجرين حساب وديعة بالعملة الأجنبية مع خطاب اعتماد وحساب ميسر بعملة أجنبية بأسعار فائدة عالية، بما يشكل عامل جذب للتحويلات الرسمية.

٣٨- وذُكر أن من شأن زيادة تنوع الوكالات العاملة في مجال التحويلات المالية أن تساعد في إضفاء الطابع الرسمي على تدفقات التحويلات. إذ يمكن للاتحادات الائتمانية والتعاونيات المالية ومؤسسات التمويل البالغ الصغر تقديم خدمات تحويل الأموال إلى جانب المؤسسات التقليدية مثل البنوك ومكاتب البريد ومؤسسات تحويل الأموال (مثل ويسترن يونيون). وتلعب الحكومة دوراً رئيسياً في توفير بيئة مواتية في هذا الصدد. وفي بعض البلدان، يُطلب من الاتحادات الائتمانية الحصول على تراخيص للتمكن من تقديم خدمات التحويلات المالية، علاوة على الإذن الذي تحتاجه للعمل كمؤسسات مالية غير مصرفية.

٣٩- وأكد الخبراء أن التقدم التكنولوجي يسَّر تطوير قنوات فعالة لتحويل الأموال. وقالوا إن استخدام وصلات الإنترنت والمعاملات الآمنة أدى في أغلب الحالات إلى تغيير الطريقة المتبعة في التحويلات. ففي تركيا، عزز "النظام التجاري الناقل"، الذي لا يحتاج فيه المرسل ولا المتلقي إلى حساب مصرفي، الكفاءة إلى جانب تقليص تكاليف التحويل. وقال الخبراء إن استخدام الإنترنت في إرسال غالبية التحويلات المالية من الولايات المتحدة إلى المكسيك قد خفَّض متوسط تكاليف التحويلات المالية بشكل ملحوظ. وقيل إن إتاحة الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة في المناطق الريفية في العديد من البلدان النامية (مثل نقاط البيع، وأجهزة المساعد الرقمي الشخصي، والتحويلات المالية عبر الهاتف المحمول) قد أسهمت إسهاماً كبيراً في تزايد استخدام القنوات الرسمية. وما برحت وكالات التنمية (مثل الوكالات المشاركة في برنامج مرفق تمويل التحويلات) تشجع استخدام التكنولوجيات الجديدة من خلال تمويل مشاريع تشمل منصات تكنولوجية ملائمة وتوفير التدريب المطلوب لتنفيذ تلك الاتفاقات. ويقوم الاتحاد البريدي العالمي بتطوير شبكة النظام المالي الدولي للمدفوعات الإلكترونية، على أساس أنظمة المدفوعات البريدية المتعددة الأطراف التي وضعها وشبكة النظام المالي الدولي التابعة له، والتي ستتيح لجميع الأعضاء برمجيات آمنة وموثوقاً بها. كما يتيح النظام المالي الدولي خدمات محلية ودولية فيما يتعلق بالحوالات البريدية (إرسال النقد واستلام النقد، وتحويل النقد إلى حساب بنكي، وسحب النقود من حساب بنكي، والتحويل من حساب بنكي إلى آخر). وتؤدي مكاتب البريد دوراً رئيسياً في تطوير المعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول، لأنها تعمل ضمن إطار تنظيمي عالمي؛ وقد عرضت هذه المكاتب بالفعل تلك الخدمات في إيطاليا وتونس. وكما تبين في غانا وكينيا وجمهورية تترانيا المتحدة، فإن لمكاتب البريد أداءً جيداً في تجارة النقد وكذلك في إدارة التحويلات النقدية (من خلال إقامة

شراكات مع شركات مصرفية تستخدم الهاتف المحمول في معاملاتها) وبالاستناد إلى هذه الخدمات، يمكن لمكاتب البريد أن تطور مجموعة من الخدمات المقدمة على أساس الحسابات المصرفية، مثل المدخرات المرتبطة بنواتج تحويل الأموال. وهذا أمر ضروري كي يضمن مزيج من التحويلات المالية والخدمات المالية الأخرى الجدوى الاقتصادية لتقديم هذه الخدمات في المناطق الأقل تقدماً من الناحية الاقتصادية، كتقديمها في القرى والبلدات في المناطق الريفية، وفي المدن الصغيرة المحيطة بالمراكز الحضرية الكبيرة.

٤٠- وأُشيرَ إلى وجود علامات مشجعة تتمثل في مشاريع رائدة ناجحة في حوض البحر الأبيض المتوسط، برعاية المصرف الأوروبي للاستثمار، لتشجيع استخدام القنوات الرسمية. وقد أنشئ في فرنسا مصرف متخصص تونسي - فرنسي لتلبية احتياجات المهاجرين التونسيين. وفي تركيا، يجري تنفيذ مخطط لتوريق التحويلات المالية يتضمن إصدار سندات تضمنها التدفقات المرتقبة من التحويلات المالية الخارجية التي تصل من خلال حساب استئماني.

٤١- وشدد الخبراء على ضرورة مواصلة تحسين تدفق المعلومات المتعلقة بالتحويلات المالية (مثل المعلومات عن حجم التدفقات غير الرسمية، ومنشأ التحويلات ومقصدها، وتكاليف التحويل). ولوحظ أن بعض البلدان (في الاتحاد الأوروبي مثلاً) تلزم بموجب القانون الكيانات التي تقوم بالتحويل بتقديم معلومات معينة. وفي الاتحاد الأوروبي، أرسى التوجيه المتعلق بخدمات السداد سوقاً موحدة للمدفوعات، بهدف وضع مجموعة حديثة وشاملة من القواعد لتطبيقها على جميع خدمات السداد في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي.

٤٢- ولوحظ أن البنك الدولي قد سعى إلى تحسين البيانات المتعلقة بالتحويلات المالية الدولية، في إطار فريقه العامل المعني بالتحويلات العالمية. كما يجري مصرف التنمية للبلدان الأمريكية دراسات بشأن التحويلات المالية. وقد قدّم، بالإضافة إلى ذلك، توصيات تتعلق بالسياسات (بما في ذلك السياسات الخاصة ببيانات التحويلات المالية) فيما يخص عدداً من بلدان أمريكا اللاتينية، وتم تنفيذ بعض تلك التوصيات. وينشط الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وشركاؤه في تقديم تحليلات لبيئة السوق إلى الجهات المعنية في القطاعين الخاص والعام من خلال مشروعه الرائد "إرسال المال إلى الوطن" ومن خلال المركز المتعدد الخدمات المحايد مؤسسياً المختص بالمعلومات عن التحويلات المالية.

٤٣- واعتُبر تبادل المعلومات بين مؤسسات تحويل-نقل الأموال ونشر الممارسات الفضلى أمرين مفيدين. وتعمل بعض مبادرات المصرف الأوروبي للاستثمار على تعزيز التفاعل بين المؤسسات المالية في الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا، فضلاً عن وضع مذكرات تفاهم فيما بينها. وقد تم كذلك تعزيز الشفافية من خلال تزويد العملاء بمعلومات حول خدمة التحويل - كالتكلفة الإجمالية (التي تشمل الرسوم وأسعار صرف العملات الأجنبية وأي رسوم يدفعها متلقو التحويلات) والسرعة التي يتم بها التحويل. وتشكل مواقع مقارنة الأسعار على شبكة الإنترنت إحدى الأدوات ذات الصلة التي يجري استخدامها في هذا

الصدد؛ واعتبرت هذه المواقع مفيدة على نحو خاص لأنها يمكن أن تتضمن معلومات قد ترغب الحكومات في توفيرها لجالياتها المغتربة. ومن النتائج الرئيسية لتعزيز الشفافية أنها تزيد المنافسة في السوق، مما يؤدي إلى خفض تكاليف إرسال التحويلات المالية. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، هبطت الأسعار بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً فيما يتعلق بالتحويلات المرسلة إلى ستة بلدان رئيسية متلقية، بين عام ٢٠٠٥ عندما أطلقت مبادرة الموقع الشبكي وعام ٢٠١٠. وفي نيوزيلندا، هبطت الأسعار بنسبة ٢٠,٨ في المائة في ١٨ شهرا عقب إطلاق مبادرة مماثلة في آذار/مارس ٢٠٠٩.

٤٤- وذُكر أن إلغاء اتفاقات الحقوق الحصرية وإلغاء الضرائب على التحويلات المالية، ومنح الحوافز (مثل الإعانات) هي أمور تسهم في خفض تكاليف المعاملات وزيادة حجم تدفقات التحويلات الرسمية. ومن أجل تسهيل تدفق التحويلات عبر القنوات الرسمية، تعرض مبادرة التحويلات الباكستانية تسديد التكاليف التي تتحملها الشركات (مؤسسات تحويل الأموال والمصارف) في إرسال تحويلات مالية إلى باكستان شريطة ألا يدفع العملاء أية رسوم.

٤٥- وشدد الخبراء على أنه بالنظر إلى ضرورة المرونة والمراقبة في آن معاً، يطرح تصميم أطر تنظيمية مناسبة للأدوات والتكنولوجيات المالية الجديدة (مثل المعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول) مجموعة جديدة من التحديات أمام صانعي السياسات. كما أن الممارسات التنظيمية الحالية التي تهدف إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد تحد من انتشار التكنولوجيات الجديدة لأغراض التحويلات. ويثير استخدام تكنولوجيات الهواتف النقالة في تحويل الأموال مسألة كيفية تنظيم شركات الاتصالات في هذا الصدد. وسيكون من الضروري تعديل الممارسات التنظيمية الحالية من أجل تحقيق استخدام واسع النطاق للتكنولوجيات الجديدة من جانب المهاجرين في إجراء التحويلات المالية.

٤٦- وقد أظهرت الدراسات وجود ترابط سلبي بين تلقي التحويلات المالية ووجود غطاء تأمين، لأن التحويلات الثابتة نسبياً تشكل في الواقع غطاء تأمينياً ضد الأحداث غير المتوقعة. ويمكن استخدام التحويلات المالية في تطوير الحماية الاجتماعية من خلال شراء متلقيها لتأمين رسمي. ويمكن للحكومات وشركات التأمين كلتيهما استخدام هذه المبالغ المحولة على أفضل وجه من خلال (أ) دعم تنمية أسواق التأمين المتناهي الصغر؛ (ب) استكشاف مدى إقبال مرسلي التحويلات على شراء غطاء تأمين لعائلاتهم في بلدانهم الأصلية؛ (ج) تصميم منتجات تأمينية من شأنها إتاحة المجال للمهاجرين لسداد أقساط التأمين من الخارج؛ (د) توخي تنفيذ أنشطة تسويق في أوساط منظمات المهاجرين في الخارج؛ (ﻫ) توفير دورات تدريبية لمحو الأمية في المجالات المالية والتأمينية على طرفي ممر التحويلات.

دال – معالجة التدابير التي تؤثر على المهاجرين من أجل تيسير تدفق التحويلات

٤٧- أشير إلى إمكانية تأثر تدفقات التحويلات المالية بتدابير تتعلق بالهجرة في بلد المنشأ والبلد المضيف على السواء. ففي بلدان المنشأ، يجب معالجة مسائل ارتفاع رسوم التوظيف، ونقص التدريب اللازم لتمكين المهاجرين، وإعادة الإدماج. أما في البلدان المضيفة، فإن ثمة أموراً شائعة ينبغي معالجتها، مثل حصص المهاجرين، واختبارات الاحتياجات الاقتصادية، واختبارات سوق العمل، واختبارات الاحتياجات الإدارية، والشروط والإجراءات المرهقة للحصول على التأشيرات، وعدم وجود (أو عدم كفاية) الحماية الاجتماعية واستحقاقات الرعاية الاجتماعية للمهاجرين.

٤٨- ويمثل ضعف المهاجرين المؤقتين الناجم عن وضعهم غير القانوني وعن عدم معرفتهم للسياق القانوني والاقتصادي لبلد المقصد أحد العوامل الهامة التي تؤثر على تدفق التحويلات المالية. فبالنسبة للكثير من بلدان المنشأ، يشكل المهاجرون غير الشرعيين حوالي ٥٠ في المائة من عامليها في الخارج. ويمكن أن يشكل وجه الضعف هذا تهديدا فيما يتعلق بكمية التحويلات واستمرارها واستقرارها، وبثقة المهاجرين في إرسال تحويلاتهم المالية إلى بلدانهم.

٤٩- وطُرح في الاجتماع اقتراح مفاده زيادة عدد الأطراف الموقعة – خصوصاً من بين بلدان المقصد – على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي لم تصدق عليها جميع الدول. وكان هناك اقتراح آخر يتعلق بتشجيع المبادرات والسياسات الأحادية الجانب لحماية العمال المهاجرين المؤقتين، على النحو الذي قامت به المكسيك في حماية المهاجرين المؤقتين القادمين من أمريكا الوسطى. فبدافع الرغبة في حماية بعض الحقوق الأساسية للعمال المهاجرين، واعترافا بمساهمتهم في الاقتصاد المحلي، استحدثت المكسيك مخططات اجتماعية وعمالية مبتكرة لتزويد المهاجرين المؤقتين بالخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، ووضعت آلية مراقبة لانتهاكات حقوق العمال.

٥٠- ويمكن لمخططات الحماية الاجتماعية في العديد من بلدان المنشأ التي يُتاح وصول المهاجرين إليها أن تبقى حبرا على ورق بسبب (أ) عدم وجود مخططات مماثلة في بلدان المقصد، أو (ب) عدم وجود روابط بين المخططات في بلدان المنشأ وبلدان المقصد. ولذلك ثمة حاجة إلى قدر من الاعتراف والمواءمة. فقد عقدت السنغال اتفاقات مع فرنسا في مجال الحماية الاجتماعية منذ السبعينات من القرن الماضي، لكن المستويات المتباينة للتغطية بين فرنسا والسنغال، من حيث المساهمات، تجعل المواءمة أمراً صعباً. ومن أجل توجيه التحويلات المالية إلى القطاعات الإنتاجية، تعمل السنغال على توفير حزمة من الخدمات المصرفية للمهاجرين السنغاليين سوف تشمل التأمين في حالة الوفاة والتأمين على الحياة، والتأمين الطبي، والمعاشات التقاعدية.

٥١- وقد نشأت سياسات شاملة وأطر تنظيمية ومؤسسية جديدة في عدة بلدان من بلدان المنشأ لحماية حقوق المهاجرين وتيسير تدفقات التحويلات المالية؛ وشملت هذه السياسات والأطر تيسير إعادة إدماج العائدين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلد. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الأمانة الوطنية للمهاجرين في إكوادور التي تسعى، في جملة أمور، إلى إدراج القضايا الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالمهاجرين - مثل مخاطر الهجرة، والتحويلات المالية - على نحو تدريجي في السياسة العامة. وقد نفّذت إكوادور سياساتها من خلال سلسلة من البرامج - بما في ذلك تقديم المساعدة القانونية المباشرة للمهاجرين، وإرساء صلات مع المهاجرين عبر شبكة المكاتب الإكوادورية (مكاتب تمولها حكومة إكوادور لتقديم خدمات الدعم للمهاجرين الإكوادوريين في الخارج)، وتشجيع الاستثمار المنتج، والمساعدة في إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، ودعم شبكات المعرفة في المهجر، وتوفير الخدمات المالية المصممة خصيصا للمهاجرين من خلال إنشاء بنك للمهاجرين. وأنشأت بنغلاديش - في عام ٢٠٠١ - وزارة الرعاية الاجتماعية والعمل في الخارج، التي وضعت أنظمة ومبادرات ذات صلة، بما في ذلك سياسة شاملة للعمالة في الخارج، وتسجيل إلكتروني للأشخاص الراغبين في الهجرة، وإجراء تعداد للمهاجرين. كما وضعت آلية رصد للسياسات العامة بقيادة فرقة عمل خاصة. ومن الجوانب الرئيسية التي يجب أن تركز عليها السياسات "معرفة مهاجري البلد"، أي معرفة أفضل لعددهم، وتكوينهم، ومستوى مهاراتهم، ودوافعهم، وكذلك للممرات الرئيسية للهجرة، من أجل وضع التدابير السياساتية اللازمة. وفي الفلبين، يقوم المركز الوطني لإعادة إدماج الفلبينيين العاملين في الخارج، منذ أوائل الثمانينات (في إطار وزارة العمل والتوظيف) بتنفيذ البرنامج الوطني لإعادة إدماج المهاجرين بالتعاون مع إدارة رعاية العاملين بالخارج ومكاتب العمل الفلبينية في الخارج. ويشمل الشركاء المؤسسيون الآخرون المعنيون بتنفيذ هذا البرنامج البنك المركزي ووزارة التجارة والصناعة. وتسليماً بأن هجرة اليد العاملة ليست "طريقاً في اتجاه واحد"، يشمل البرنامج ثلاث مراحل للمساعدة هي: إعادة الإدماج - المساعدة قبل المغادرة، وخلال فترة الوجود في الخارج، وعند العودة. وقد سنّت إندونيسيا قانونها المتعلق بتوظيف وحماية العمال الإندونيسيين المهاجرين، الذي يهدف إلى حماية عمالها المهاجرين في الخارج، بما في ذلك من خلال أحكام خاصة تحفظ مداخيلهم وتحويلاتهم المالية.

٥٢- ورأى الخبراء أن بلدان المنشأ والبلدان المضيفة تتحمل مسؤولية مشتركة تتمثل في الحفاظ على بيئة مواتية لعودة ناجحة للعمال المهاجرين وإعادة إدماجهم وظيفياً/مهنياً. ويمكن لحركة الهجرة المؤقتة والدائرية أن تحد من المخاطر المرتبطة بالهجرة وتعزز الفوائد التي تحصل عليها بلدان المنشأ والمقصد؛ فعلى سبيل المثال، يميل المهاجرون الشرعيون إلى تحويل مبالغ أكبر بفضل تمكنهم من الوصول إلى قنوات التحويل الرسمية. ويتزايد توقيع اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم بين بلدان المنشأ والمقصد بشأن الهجرة المؤقتة والدائرية، لمعالجة مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك حقوق المهاجرين، والعمل والحماية الاجتماعية،

وتيسير تدفق التحويلات المالية (الاتفاق الذي أُبرم بين إكوادور وإسبانيا، على سبيل المثال). ويُعتبر الاتفاق بين كندا والمكسيك الذي أرسى في عام ١٩٧٤ برنامج العمال الزراعيين الموسميين نقطة مرجعية مفيدة في تعزيز حركة الهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة فيما بين البلدان. وقد شارك ٢٠٨٦٧٠ مكسيكيا في هذا البرنامج اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. أما بنغلاديش فهي طرف في سبعة من هذه الاتفاقات/مذكرات التفاهم (معظمها مع بلدان نامية أخرى) فيما يجري وضع اتفاقين آخرين حالياً. ووقعت الفلبين عدة اتفاقات/مذكرات تفاهم مماثلة تغطي "ثلاث مراحل" (انظر الفقرة ٥١) مع عدة بلدان في آسيا والشرق الأوسط. ووقعت حكومة إندونيسيا مذكرات تفاهم مع البلدان العشرة الأكثر استقبالاً للعمال المهاجرين الإندونيسيين، بهدف منحهم الحماية الكاملة وضمان رفاههم، بما في ذلك عن طريق تأمين تدفق تحويلاتهم المالية. ويقال إن المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة تلعب دوراً مسانداً في تصميم هذه الاتفاقات بشكل ملائم والتفاوض بشأنها.

٥٣- و يمكن للاتفاقات التجارية، بما في ذلك الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، أن تزيل قيوداً معينة تؤثر على حركة الأشخاص الطبيعيين في تقديم الخدمات (أسلوب التوريد ٤) - على سبيل المثال، تأمين الوصول الفعلي إلى الأسواق، بما في ذلك عن طريق زيادة الحصص المحددة للعمال، وإلغاء اختبارات الاحتياجات الاقتصادية، أو وضع معايير واضحة لهذه الاختبارات. ولوحظ أن الالتزامات المعقودة في إطار أسلوب التوريد ٤ لا تزال محدودة كماً ونوعاً، بما في ذلك ما قُدم خلال جولة الدوحة، مما يؤدي إلى تقييد حركة الأشخاص الطبيعيين أيا كانت مستويات مهاراتهم. وذكر عدة خبراء أن تحرير الأسلوب ٤ من هذه القيود سيكون وضعا مجزيا للبلدان المتقدمة والنامية على السواء، تجني منه البلدان النامية مكاسب إنمائية تفوق قيمتها ١٥٠ مليار دولار. فمن شأن تحقيق نتائج قوية مجدية تجارياً في إطار أسلوب التوريد ٤ أن يعود على البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء بالكثير من الفوائد التبعية المحتملة.

هاء - الاستنتاجات والتوصيات

٥٤- أعرب الخبراء عن تقديرهم لعمل الأونكتاد في مجالي الهجرة والتحويلات المالية، وقدموا الاستنتاجات والتوصيات التالية:

(أ) تتيح الهجرة فرصة إنمائية مجزية لجميع البلدان في سياق العولمة، وينبغي إدماجها في استراتيجيات التنمية الوطنية وجعلها جزءاً أساسياً منها؛

(ب) تمثل إدارة قضايا الهجرة مسؤولية مشتركة بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ويمكن للاتفاقات الثنائية بشأن الهجرة المؤقتة والدائرية أن تساعد في الحفاظ على حركات هجرة آمنة وقانونية ومنظمة فيما بين البلدان؛

(ج) ترتبط التحويلات ارتباطاً وثيقاً بالهجرة، وقد أصبحت محركاً مميزاً لاقتصادات العديد من البلدان النامية. ويجب إدماج التحويلات المالية في صلب السياسة العامة لإدارة الهجرة وفي الاستراتيجية الوطنية للتنمية. وينبغي إدماج البعد الجنساني والشبابي في إدارة الهجرة والتحويلات المالية؛

(د) أسهمت التحويلات المالية إسهاماً إيجابياً في الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في البلدان المتلقية لها لأنها أدت إلى تلبية احتياجات أساسية، وإتاحة إمكانية الاستثمار في السكن والصحة والتعليم، وإمكانية نقل المعارف والمهارات التي اكتسبها المهاجرون العائدون وأفراد جاليات المهجر. ومع ذلك، يجب التأكيد على أن التحويلات المالية لا يمكن أن تشكل بديلاً عن استراتيجيات التنمية الاقتصادية؛

(هـ) يمكن للسياسات والتدابير الاستباقية والمحددة الأهداف أن تعزز الأثر الإنمائي للتحويلات المالية. ويمكن لهذه السياسات والتدابير أن تشمل '١' التثقيف المالي والإدماج المالي للمهاجرين ولمتلقي التحويلات المالية على السواء؛ '٢' تصميم وتسويق المنتجات المالية (مثل المدخرات ومنتجات التأمين)؛ '٣' التدريب التقني في مجال تحويل الأموال والخدمات المالية؛ '٤' تدريب المهاجرين على تنظيم المشاريع؛ '٥' تقديم المساعدة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ '٦' توريق التحويلات المالية (من خلال سندات الجاليات المغتربة، على سبيل المثال)؛

(و) مع مراعاة أن التحويلات المالية هي تدفقات خاصة، يمكن تحديد أربع خطوات في سياق هذه العملية تؤدي إلى تعظيم أثر الحوالات في التنمية، وهي: '١' إضفاء الطابع الرسمي على تدفقات التحويلات؛ '٢' تهيئة بيئة تمكينية وتنافسية وإطار تنظيمي موات؛ '٣' تعزيز فرص الحصول على الخدمات المالية والتمويل (مثل ربط التحويلات المالية بغيرها من المنتجات المالية كمنتجات المدخرات المبرمجة، والائتمان والتأمين والرهن العقاري)؛ '٤' تطوير مجموعة المنتجات المالية، بما في ذلك في المناطق الريفية، وتشجيع استخدام التكنولوجيات الجديدة؛

(ز) لا بد من زيادة تحسين تدفقات التحويلات المالية، من خلال: '١' تخفيض تكاليف المعاملات، '٢' ضمان السلامة والأمن؛ '٣' توفير قنوات تحويل معقولة التكاليف ويسهل الوصول إليها؛ '٤' إلغاء الضرائب على معاملات التحويل؛ '٥'تحسين الشفافية والإعلام والمنافسة في أسواق تحويل الأموال؛ '٦' تقديم منتجات مبتكرة. ويمكن للشبكة البريدية أن تشكل إحدى الطرائق الهامة للتحويل في المناطق الريفية، لا سيما في المناطق التي لا يوجد فيها مقدمو الخدمات المالية الآخرون؛

(ح) من أجل زيادة تدفقات التحويلات المالية، ينبغي تناول التدابير – لا سيما التدابير التي تشكل حواجز أمام الهجرة المؤقتة – على المستويات الوطنية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك خلال مفاوضات جولة الدوحة المتعلقة بالخدمات. كما أن

تيسير الهجرة المؤقتة والدائرية - بما في ذلك من خلال الاتفاقات الثنائية - يقدم حلاً مفيداً، وهو أمر يتطلب التعاون بين البلدان المعنية في مجال الهجرة.

(ط) يكتسي تماسك السياسات والنُهج المتكاملة أهمية خاصة. فعلى الرغم من السياسات والخبرات والآليات المتاحة لتسهيل الهجرة والتحويلات المالية، ثمة مجال لتعزيز وتحسين التعاون والتنسيق على الصعيدين الوطني والدولي - بما في ذلك بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد - وكذلك لتبادل الخبرات وتهيئة بيئة مواتية للهجرة المؤقتة والدائرية.

(ي) ينبغي اتباع نهج شامل يتوخى جملة أمور منها ما يلي: '١' تحديد أهداف سياساتية وأولويات واضحة ومتسقة؛ '٢' إنشاء وتعزيز أنظمة ومؤسسات متماسكة؛ '٣' تقييم احتياجات سوق العمل في بلدان المقصد؛ '٤' توفير فرص تدريب لإعداد المهاجرين قبل مغادرتهم ولإعادة إدماجهم بعد عودتهم؛ '٥' إجراء مشاورات مع جهات فاعلة متعددة في هذا المجال لتسهيل تدفق التحويلات المالية التي تخدم التنمية وتيسير هجرة متحكم فيها وقائمة على الحقوق.

(ك) المجالات التالية هي المجالات التي ينبغي تناولها في المستقبل:

'١' تعزيز الاستعراضات القطرية الجارية للأنظمة المالية وأنظمة الدفع التي تؤثر على تدفق التحويلات المالية، من أجل تقييم الموجود والصالح منها وتحديد ما يمكن تحسينه؛

'٢' وضع إطار تحليلي وخريطة طريق لتقييم مستويات الإدماج المالي ومحو الأمية المالية في البلدان المختلفة باعتبار ذلك عنصراً أساسياً في استراتيجيات التنمية؛

'٣' إنتاج مجموعة أدوات وقاعدة بيانات بشأن الممارسات والسياسات التي تخدم التنمية والتي من شأنها تيسير تدفقات التحويلات المالية، من أجل تذليل العقبات وتشجيع الاستثمارات المنتجة بهدف تحسين تسخير التحويلات لأغراض التنمية؛

'٤' مواصلة البحث وعقد المزيد من اجتماعات الخبراء بشأن الصلات بين الهجرة والتحويلات المالية والتجارة والاستثمار والتنمية.

ثانياً - مسائل تنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٥٥- انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الافتتاحية، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد ديان تريانسياه دجاني (إندونيسيا)

نائب الرئيس – المقرر: السيدة كارولينا فريشكوبف (سويسرا)

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٥٦- أقر اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/EM.4/1). وكان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تعظيم أثر الحوالات في التنمية

٤- اعتماد تقرير الاجتماع

جيم – نتائج الدورة

٥٧- اتفق اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الافتتاحية على أن يُعدّ الرئيس موجزاً للمناقشات.

دال – اعتماد التقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٨- في الجلسة العامة الافتتاحية أيضاً، أذن اجتماع الخبراء لنائب الرئيس – المقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

١- حضر اجتماع خبراء ممثلو الدول التالية، الأعضاء في الأونكتاد:

أذربيجان	الرأس الأخضر
الأردن	زامبيا
إكوادور	السلفادور
ألمانيا	السنغال
إندونيسيا	سويسرا
أنغولا	صربيا
أوزبكستان	الصين
أوغندا	غانا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	فرنسا
إيطاليا	الفلبين
باراغواي	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
بنغلاديش	فييت نام
بنن	قبرص
بوركينا فاسو	كازاخستان
البوسنة والهرسك	الكاميرون
بولندا	كمبوديا
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	ليسوتو
تايلند	مدغشقر
تركيا	المغرب
تشاد	المكسيك
تونس	المملكة العربية السعودية
الجمهورية الدومينيكية	ميانمار
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	نيجيريا
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	الهند
جمهورية مولدوفا	هندوراس

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/EM.4/Inf.1.

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

مصرف التنمية الأفريقي

الاتحاد الأوروبي

مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

جامعة الدول العربية

٣- وكانت منظمات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية

٤- وكانت المنظمات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة العمل الدولية

منظمة الصحة العالمية

٥- ودُعي إلى الاجتماع الخبراء المتحدثون التالية أسماؤهم:

(بالترتيب حسب أخذ الكلمة)

السيد أوتافيانو **كانوتو**، نائب الرئيس ورئيس شبكة الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية، البنك الدولي (عن طريق الفيديو)

السيد ديليب **راثا**، من كبار الخبراء الاقتصاديين، ومدير الفريق المعني بآفاق التنمية، البنك الدولي (عن طريق الفيديو)

السيد رالف **شامي**، مدير شعبة الدراسات الإقليمية، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي

السيد شاول تي **دي فريس**، نائب مدير المركز الوطني لإعادة إدماج العمال الفلبينيين في الخارج، وزارة العمل والتوظيف، الفلبين

السيد مانويل **أوروزكو**، مدير التحويلات المالية والتنمية، مركز الحوار بين البلدان الأمريكية (عن طريق الفيديو)

السيدة آوا **ندياي**، رئيسة مؤسسة الفضاء الأفريقي الدولية؛ ونائبة رئيس الصندوق العالمي للجاليات المغتربة

السيد يو **دجو**، أستاذ في جامعة فوجيان العادية، ورئيس شبكة آسيا والمحيط الهادئ لبحوث الهجرة، الصين

السيد بيدرو دي **فاسكونسيلوس**، منسق آلية تمويل التحويلات المالية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

السيد راؤول **هيرنانديز كوس**، المدير العام لقسم الوصول إلى التمويل، اللجنة الوطنية للمعاملات البنكية والأوراق المالية، المكسيك

السيد بيدرو **دي ليما**، مستشار اقتصادي، رئيس وحدة التطورات الاقتصادية، المشتركة بين رابطة التعليم الإنمائي/مديريات عمليات الإقراض خارج الاتحاد الأوروبي، بنك الاستثمار الأوروبي

السيد سيرغي **نانبا**، منسق، الخدمات المالية البريدية، الاتحاد البريدي العالمي

السيد دوران **شيمشك**، خبير، وكيل وزارة المالية، تركيا

السيد ليون **ايزاك**، المدير التنفيذي، الرابطة الدولية لشبكات تحويل الأموال

السيد ديف **غريس**، نائب أول للرئيس، المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية

السيد غونزالو **ليما غالارزا**، مدير، بنك المهاجرين، إكوادور

السيد سامبا يومب **تيام**، مستشار فني للوزير في وزارة شؤون السنغاليين في الخارج، السنغال

السيد رافي **بانغار**، نائب الممثل الدائم، البعثة الدائمة للهند لدى منظمة التجارة العالمية

السيد خورشيد علم **شودري**، المدير العام لمكتب العمل والقوى العاملة والتدريب، وزارة رعاية المغتربين والعمالة في الخارج، بنغلاديش

السيدة أندريا **رايستر**، نائبة رئيس قسم الهجرة والتنمية في الجمعية الألمانية للتعاون الدولي، ألمانيا.